الأمم المتحدة S/2023/58

مجلس الأمن

Distr.: General
25 January 2023
Arabic
Original: English

تنفيذ القرار 2631 (2022)

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن 2631 (2022)، الذي طلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا كل أربعة أشهر عن التقدم المحرز نحو الوفاء بولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ويغطي التقرير التطورات الرئيسية المتعلقة بالعراق ويعرض آخر ما استجد على أنشطة الأمم المتحدة في العراق منذ تقريري السابق المؤرخ 26 أيلول/سبتمبر 2022 (S/2022/714) والإحاطة التي قدمتها الممثلة الخاصة المعنية بالعراق ورئيسة البعثة إلى مجلس الأمن في 4 تشرين الأول/أكتوبر 2022.

ثانيا - موجز التطورات السياسية الرئيسية

ألف - الحالة السياسية

2 - في 13 تشرين الأول/أكتوبر، انتخب مجلس النواب عبد اللطيف جمال رشيد رئيسا للعراق. وشكلت الانتخابات خطوة دستورية أساسية نحو تشكيل حكومة عقب الانتخابات البرلمانية الوطنية التي جرت في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2021. وبعد أداء اليمين الدستورية، عين الرئيس محمد شياع السوداني رئيسا مكلفا للوزراء، وأناط به مهمة تشكيل حكومة في غضون 30 يوما. وكان الإطار التنسيقي السياسي للقوى الشيعية قد طرح السيد السوداني مرشحا له لرئاسة الوزراء في 25 تموز/يوليه.

3 - وقبل انعقاد الجلسة البرلمانية لانتخاب رئيس الجمهورية، أفادت خلية الإعلام الأمني التابعة لمكتب رئيس الوزراء أن تسعة صواريخ استهدفت المنطقة الدولية في بغداد ومحيطها، مما أسفر عن إصابة العديد من المدنيين وأفراد الأجهزة الأمنية. وردا على ذلك، أعاد رئيس حكومة تصريف الأعمال مصطفى الكاظمي تأكيد التوجيهات السابقة لقوات الأمن بتوفير الحماية اللازمة لعقد جلسة البرلمان ورفض أي محاولات لتقويض العملية الديمقراطية.

300123 270123 23-00744 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

4 - وفي الفترة التي سبقت انتخاب السيد رشيد رئيسا، بذلت جهود سياسية للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن مرشح رئاسي بين الأحزاب السياسية في إقليم كردستان العراق. وفي 8 تشرين الأول/أكتوبر، أصدر الإطار التنسيقي وشركاؤه السياسيون (الذين ينضوون جميعا تحت اسم "ائتلاف إدارة الدولة") بيانا حثوا فيه الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني على التوصل إلى اتفاق بشأن مرشح رئاسي. وفي 10 تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع رئيس مجلس النواب، محمد الحلبوسي، مترئسا وفدا إلى أربيل مؤلفا من أعضاء من ائتلاف إدارة الدولة والسيد السوداني، مع رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني، مسعود بارزاني. ووفقا لبيان صادر عن مكتب السيد بارزاني، اتفق المشاركون على إيجاد حلول "للقضايا الحساسة" المتصلة باختيار مرشح للرئاسة وتشكيل الحكومة قبل الجلسات البرلمانية ذات الصلة. وفي يوم الانتخابات الرئاسية، أعلن الحزب الديمقراطي الكردستاني سحب مرشحه للرئاسة وتأييده اللاحق لترشيح وانتخاب السيد رشيد، عضو الاتحاد الوطني الكردستاني، ولكن على أساس تقديمه كمرشح مستقل.

5 - وكان الرئيس المنتهية ولايته برهم صالح ورئيس حكومة تصريف الأعمال من أوائل من هنأوا الرئيس ورئيس الوزراء المكلف. وتوالت بعد ذلك رسائل التهنئة من معظم الأحزاب السياسية الرئيسية. وأشار مقتدى الصدر، في بيان ألقاه ممثله، إلى فشل "الجهود الرامية إلى تشكيل حكومة أغلبية وطنية" ورفض مشاركة أي من "المنتسبين" إليه في تشكيل حكومة جديدة تحت رئاسة رئيس الوزراء المكلف.

6 - وبعد الجلسة البرلمانية التي عقدت في 13 تشرين الأول/أكتوبر، أجرى رئيس الوزراء المكلف مشاورات مع الكتل السياسية بشأن وضع برنامج الحكومة وتوزيع الحقائب الوزارية. وفي بيان صدر في 21 تشرين الأول/أكتوبر، أشار رئيس الوزراء المكلف إلى أن الكتل السياسية ستتاح لها فرصة تقديم مرشحين وزاريين وأنه سيختار المرشحين على أساس "كفاءتهم ونزاهتهم وقدرتهم على الإدارة". وفي 23 تشرين الأول/أكتوبر، أعلن مكتب رئيس الوزراء المكلف أن المرشحين الوزاريين ستُجرى معهم مقابَلات من جانب "لجنة متخصصة" يرأسها رئيس الوزراء المكلف. وفي اليوم نفسه، ذكر رئيس الوزراء المكلف أن أولويته هي تشكيل "حكومة قوية قادرة على مواجهة التحديات".

7 - وفي 27 تشرين الأول/أكتوبر، قدم رئيس الوزراء المكلف برنامجه الحكومي ومرشحيه الوزاريين الـ 21 إلى مجلس النواب للتصويت على منحهم الثقة، تاركا منصبين وزاريين شاغرين آنذاك. وحصل جميع الوزراء الذين قدمهم رئيس الوزراء المكلف على تصويت برلماني بمنح الثقة وأدوا اليمين الدستورية معه. وتم تأكيد شغل المقعدين الوزاريين المتبقيين (وزير البيئة ووزير الإعمار والإسكان والبلديات والأشغال العامة) خلال جلسة برلمانية عقدت في 3 كانون الأول/ديسمبر. وتضم حكومة رئيس الوزراء ثلاث وزيرات: وزيرة المالية ووزيرة الاتصالات ووزيرة الهجرة والمهجرين.

8 - وأشار رئيس الوزراء المكلف، لدى تقديمه لبرنامجه في 27 تشرين الأول/أكتوبر، إلى "الآثار الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والبيئية" للأزمات التي تواجه العراق وأكد مسؤولية حكومته المقبلة عن معالجتها. وسلط رئيس الوزراء، في برنامج حكومته، مزيدا من الضوء على الأولويات التالية: مكافحة الفساد؛ والتصدي للبطالة وخلق فرص العمل؛ ودعم الفئات الضعيفة والمنخفضة الدخل؛ وإصلاح القطاعين الاقتصادي والمالي؛ وتعزيز الخدمات العامة. وذكَّر رئيس الوزراء المكلف البرلمانيين بأهمية حل المسائل المطروحة بين بغداد وأربيل؛ وزيادة قدرات الحكومة المحلية وفعاليتها؛ وإعادة المهجرين داخليا إلى أماكنهم الأصلية؛ ومعالجة حقوق الإنسان وتمكين المرأة؛ ودعم قوات الأمن؛ والحفاظ على استقلال القضاء؛ وتعزيز الدور الإقليمي للعراق.

9 - وأكد رئيس الوزراء في برنامج حكومته أيضا حرص "القوى السياسية الوطنية" على تشكيل "حكومة خدمية" على أساس "مبادئ الشراكة الوطنية" وأشار إلى أن الاتفاقات التي توصلت إليها "الكتل السياسية" تشكل "جزءا لا يتجزأ" من البرنامج. وتشمل هذه الاتفاقات الأولية تعديل قانون انتخابات مجلس النواب (2020)، وإجراء انتخابات مجالس المحافظات وتحديد موعد لها؛ وإجراء الانتخابات البرلمانية في غضون عام؛ وإعادة نشر القوات خارج المدن مع إسناد مهمة تأمينها إلى الشرطة.

10 - ويتركز عمل الحكومة، منذ توليها، على الأولويات الرئيسية المحددة في برنامجها. وتماشيا مع برنامج الحكومة، وفي أعقاب بيان صادر عن هيئة النزاهة في 16 تشرين الأول/أكتوبر بشأن سرقة 3,7 تريليونات دينار عراقي (حوالي 2,5 بليون دولار) من الأموال الحكومية، التقى رئيس الوزراء على حدة مع رئيس مجلس القضاء الأعلى ورئيس هيئة النزاهة في 30 تشرين الأول/أكتوبر، ومع محافظ البنك المركزي العراقي في 31 تشرين الأول/أكتوبر، لمناقشة اختصاصات هذه الهيئات الرقابية في مكافحة الفساد. وخلال لقائه مع رئيس هيئة النزاهة، شدد رئيس الوزراء على عدم وجود "خطوط حمراء" عند ملاحقة المتورطين في الفساد، وأعلن عن نيته سن المزيد من التدابير لدعم جهود مكافحة الفساد. وفي 16 تشرين الثاني/نوفمبر، أمر رئيس الوزراء هيئة النزاهة بتشكيل لجنة عليا لمكافحة الفساد ستكون لها "سلطة استثنائية" للإسراع بالتحقيق في قضايا الفساد الكبرى، وتسليم المطلوبين بتهم الفساد، وإعادة الأموال العامة المسروقة. وأبرز رئيس الوزراء، في ذلك الأمر، أن اللجنة ستتبع الإجراءات القانونية الواجبة في عملها، خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وفي 27 تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن رئيس الوزراء عن استرداد 182,7 مليار دينار عراقي (حوالي 125 مليون دولار). كما أكد أن الحكومة ستواصل ملاحقة جميع المتورطين في سرقة الأموال العامة سواء داخل العراق أو خارجه. وفي 3 كانون الثاني/يناير، أعلن رئيس هيئة النزاهة خلال مؤتمر صحفي عن استرداد 4 بلايين دينار عراقي أخرى (حوالي 2,8 مليون دولار).

11 - وفي 2 تشرين الثاني/نوفمبر، أنشأ رئيس الوزراء لجنة بهدف وضع خطة لنقل المسؤوليات الأمنية في المدن من وزارة الدفاع إلى وزارة الداخلية. وخلال اجتماع ترأسه رئيس الوزراء في 7 كانون الأول/ديسمبر، وافق مجلس الأمن الوطني على بدء تسليم تلك المسؤوليات في محافظات المثنى والقادسية وواسط.

12 - وخلال الاجتماع نفسه المعقود في 7 كانون الأول/ديسمبر، ناقش مجلس الأمن الوطني الأحداث التي وقعت في احتجاج جرى في اليوم نفسه في الناصرية بمحافظة ذي قار، مما أدى إلى مقتل ثلاثة محتجين، وفقا لمعلومات تحققت منها البعثة. وشدد المشاركون على "ضرورة الحفاظ على حياة المتظاهرين السلميين ومنع أي طرف من التدخل من خلال تسييس المظاهرات أو استغلالها لأغراض شخصية". وأمر المجلس بإرسال لجنة أمنية رفيعة المستوى إلى محافظة ذي قار للتحقيق في الأحداث التي "تسببت في سقوط ضحايا وجرحى في صفوف المتظاهرين والأجهزة الأمنية". وفي 15 كانون الأول/ديسمبر، أفاد المتحدث باسم القائد العام للقوات المسلحة بأن اللجنة خلصت إلى أن "فردا تابعا للأجهزة الأمنية" هو المسؤول عن الحادث وأحالت ملف التحقيق إلى الدائرة القانونية بوزارة الدفاع. واقترحت اللجنة أيضا تدابير لمنع تكرار مثل هذا الحادث في المستقبل.

13 - وثمة عنصر بالغ الأهمية لبرنامج الحكومة وهو اعتماد قانون الميزانية الاتحادية لعام 2023. وقد كرر رئيس الوزراء تأكيد ذلك خلال اجتماع عقد في 26 تشرين الثاني/نوفمبر مع وزيري التخطيط والمالية، داعيا إلى تقديم مشروع قانون الميزانية إلى مجلس النواب للموافقة عليه وإدخاله حيز التنفيذ "دون تأخير".

14 - وخلال اجتماع عادي عقد في 28 تشرين الثاني/نوفمبر، وافق مجلس الوزراء على إنشاء شركة عامة مرتبطة بلجنة الحشد الشعبي برأس مال قدره 100 بليون دينار عراقي (حوالي 69 مليون دولار).

15 - وكان من المقرر مبدئيا إجراء الانتخابات البرلمانية في إقليم كردستان العراق في 1 تشرين الأول/أكتوبر. ولكن نظرا لعدم وجود اتفاق على الإطار الانتخابي وإعادة تفعيل المفوضية العليا للانتخابات في الإقليم، صوت برلمان إقليم كردستان في 9 تشرين الأول/أكتوبر على تمديد فترة ولايته البالغة أربع سنوات حتى نهاية عام 2023. وأفاد برلمان كردستان أن التمديد يهدف إلى منع حدوث "فراغ ... قانوني"، وضمان استمرارية مؤسسات الإقليم، وضمان المصالح العامة، والسماح باستكمال الاستعدادات للانتخابات التشريعية المقررة في إقليم كردستان العراق. ومن بين 111 عضوا في برلمان كردستان، صوت 80 عضوا لصالح التمديد، وغاب عن الاجتماع عدد كبير من أعضاء المعارضة.

باء - العلاقات بين بغداد وأربيل

16 - أعرب رئيس الوزراء في برنامج الحكومة الجديد عن الالتزام بحل القضايا العالقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان وفقا للدستور، بما في ذلك اعتماد قانون الهيدروكربونات. ومن بين القضايا الأخرى التي تناولها البرنامج إنشاء مجلس للاتحاد، وتنفيذ اتفاقية سنجار، وإعادة إنشاء لجنة عليا لتنفيذ المادة 140 من الدستور (المتعلقة بالحدود الداخلية المتنازع عليها).

17 - وفي ضوء ذلك، التقى رئيس إقليم كردستان العراق، نيجيرفان بارزاني، في بغداد برئيس العراق ورئيس الوزراء وقادة سياسيين آخرين يومي 22 و 27 تشرين الثاني/نوفمبر. وأفاد مكتب رئيس إقليم كردستان العراق بأن المشاركين أكدوا على الحاجة إلى التعاون وبالتالي دعم الحكومة الاتحادية الجديدة في تنفيذ برنامجها. كما ناقشوا حل القضايا العالقة بين بغداد وأربيل عن طريق الحوار ووفقا للدستور، بما في ذلك تنفيذ المادة 140 من الدستور، وميزانية إقليم كردستان العراق واستحقاقاته المالية، ووضع سنجار، وغيرها من القضايا التي تواجه البلد. وأكد البيان أيضا اعتزام بغداد وأربيل العمل سويا، مع الدول المجاورة وغيرها، لحماية حدود العراق.

18 - وكخطوة تالية، شكلت الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان وفدين مكلفين بمعالجة القضايا العالقة بينهما. واجتمع الوفدان في بغداد في 30 تشرين الثاني/نوفمبر لمناقشة الميزانية الاتحادية لعام 2023 وقانون الهيدروكربونات ومسائل أخرى. وأصدرت وزارة التخطيط الاتحادية بيانا في اليوم نفسه، أشارت فيه إلى أنه سيجري عقد اجتماعات أخرى. وأعلنت فيه أيضا عن تشكيل لجان فنية مشتركة.

19 - ثم التقى وفد حكومة إقليم كردستان مع المجلس الوزاري للاقتصاد في بغداد في 12 كانون الأول/ديسمبر لمناقشة مشروع قانون الميزانية الاتحادية لعام 2023، كما التقى مع وزارة النفط الاتحادية في 13 كانون الأول/ديسمبر. وفي الوقت نفسه، وافق مجلس الوزراء في 13 كانون الأول/ديسمبر على صرف 400 بليون دينار عراقي (حوالي 275 مليون دولار) لإقليم كردستان العراق. وسيتوقف الدفع على انتهاء ديوان الرقابة المالية الاتحادي من مراجعة حسابات الإيرادات النفطية وغير النفطية وعلى الانتهاء من حساب إيرادات وزارة النفط الاتحادية، على أن تتم هاتان العمليتان كلتاهما بالتنسيق مع الهيئات المعنية في إقليم كردستان العراق.

20 - وفي 14 تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمع وفد من وزارة شؤون البشمركة في حكومة إقليم كردستان على حدة مع رئيس الوزراء ووزير الداخلية الاتحادي ووزير الدفاع الاتحادي لمناقشة تعزيز التعاون الأمني. وفي 22 تشرين الثاني/نوفمبر، عقد الوفد اجتماعا مع مسؤولين من وزارة الداخلية الاتحادية ووزارة الدفاع الاتحادية حيث جرى التركيز بشكل خاص على تعزيز أمن الحدود. ونوقشت أيضا خلال زيارات إلى بغداد جرت في تشرين الثاني/نوفمبر مسألة المخصصات المعلقة للواءين مشتركين.

جيم - الحالة الأمنية

21 - واصل تنظيم داعش شن هجمات غير نمطية، معظمها في محافظات الأنبار وبغداد وديالى وكركوك ونينوى وصلاح الدين. وفي الفترة من 4 تشرين الأول/أكتوبر إلى 31 كانون الأول/ديسمبر، نسب إلى تنظيم داعش 116 هجوما، استهدف معظمها قوات الأمن العراقية. ويَبرُز من بين هذه الهجمات تلك التي أعلن تنظيم داعش مسؤوليته عنها في محافظة كركوك في 18 كانون الأول/ديسمبر، والتي أسفرت عن مقتل تسعة من رجال الشرطة وآخرين في قرية البو بالي في محافظة ديالى في 19 كانون الأول/ديسمبر، وقتل خلالها ثمانية مدنيين. وواصلت قوات الأمن العراقية عملياتها لمكافحة الإرهاب ردا على نشاط داعش.

22 - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، أبلغت وزارة الدفاع التركية عن استمرار العمليات البرية والجوية ضد أهداف حزب العمال الكردستاني في شمال العراق. وأشارت هذه التقارير إلى أن أكثر من 120 "إرهابيا" من حزب العمال الكردستاني قد "حُيدوا" خلال تلك الفترة، في حين أعلنت تقارير منفصلة صادرة عن وزارة الدفاع عن فقدان ما لا يقل عن 18 من الجنود الأتراك. وقد كررت تركيا في الماضي تأكيد أنها "تمارس حقها الأصيل في الدفاع عن النفس على النحو المنصوص عليه في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة" وأن "التدابير المتخذة... تمتثل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي". كما شددت تركيا على أنه "يتم إيلاء أقصى قدر من الحساسية والعناية لحماية ممتلكات وأرواح السكان المدنيين والبيئة".

23 - وأُبلغ أيضا عن عمليات عسكرية قامت بها القوات المسلحة الإيرانية. ففي رسالة مؤرخة 10 تشرين الأول/أكتوبر 2022 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2022/748)، أشار الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة إلى أن القوات المسلحة لجمهورية إيران الإسلامية "نفذت عدة عمليات عسكرية في 28 أيلول/سبتمبر 2022" ضد الجماعات المتمركزة في إقليم كردستان العراق. وأفادت وسائل الإعلام الرسمية الإيرانية بوقوع هجوم آخر في 4 تشرين الأول/أكتوبر. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغت المديرية العامة لمكافحة الإرهاب في إقليم كردستان العراق عن وقوع مزيد من الهجمات في 14 و 21 و 22 تشرين الثاني/نوفمبر، وأن شخصين لقيا حتفهما وجرح ثمانية أشخاص خلال الأعمال التي جرت في 14 تشرين الثاني/نوفمبر.

24 - وفي 8 تشرين الأول/أكتوبر، ناقش مجلس النواب العمليات العسكرية الإيرانية في إقليم كردستان العراق. وكان ممَّا صدر عن أعضاء البرلمان دعوتُهم الحكومة إلى حماية السيادة العراقية، وحظر إنشاء قواعد عسكرية أجنبية في العراق، واتخاذ تدابير دبلوماسية ردا على الهجمات التي جرت في العراق. وفي وقت لاحق، قدم وزير الخارجية إحاطة إلى لجنة العلاقات الخارجية البرلمانية في 10 تشرين الأول/أكتوبر بشأن العمليات العسكرية الإيرانية والتركية في إقليم كردستان العراق.

25 - وأدانت كل من بغداد وأربيل العمليات الإيرانية والتركية في إقليم كردستان العراق. وفي 14 تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت وزارة الخارجية العراقية بيانا أدانت فيه العمليات العسكرية الإيرانية في ذلك اليوم

باعتبارها "تعديا صارخا" على السيادة العراقية، وأشارت إلى أنها ستتخذ "تدابير دبلوماسية رفيعة المستوى" للحفاظ على سيادة العراق وأمنه. ورددت حكومة إقليم كردستان هذه الرسائل في بيان صدر في 21 تشرين الثاني/نوفمبر. وفي اليوم نفسه، أدانت وزارة الخارجية الهجمات وأشارت إلى أن الهجمات المتكررة التي تنفذها القوات الإيرانية والتركية تشكل انتهاكا للسيادة العراقية وتتعارض مع "المواثيق والقوانين الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول".

26 - ونقل وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية، حسين أمير - عبد اللهيان، موقف حكومته خلال مكالمة هاتفية مع وزير خارجية العراق، فؤاد حسين، في 7 تشرين الأول/أكتوبر. ووفقا لوسائل الإعلام الرسمية الإيرانية، سلط الوزير الإيراني الضوء على قلق بلاده إزاء تهديد الجماعات المسلحة الموجودة على الأراضي العراقية للأمن القومي الإيراني وطلب التعاون العراقي لنزع سلاحها. وفي 14 تشرين الثاني/نوفمبر، ذكرت وزارة خارجية العراق أن وزيرها أكد لنظيره الإيراني في مكالمة هاتفية أخرى في اليوم نفسه أهمية الحوار، مشددا على الخطر الذي يشكله "استمرار هذه الأعمال الأحادية الجانب".

27 - وفي 23 تشرين الثاني/نوفمبر، ترأس رئيس الوزراء اجتماعا لمجلس الأمن القومي وافق المجلس خلاله على وضع خطة لنشر قوات حرس الحدود على طول حدود العراق مع جمهورية إيران الإسلامية وتركيا، وشدد على ضرورة التنسيق مع حكومة إقليم كردستان ووزارة شؤون البشمركة التابعة لها لتوحيد الجهود من أجل حماية حدود العراق.

28 - وفي 8 تشرين الأول/أكتوبر، أفادت المديرية العامة لمكافحة الإرهاب في إقليم كردستان العراق بأن عدة صواريخ أطلقت على قاعدة عسكرية تستضيف قوات تركية في ناحية بعشيقة في محافظة نينوى. وأعلنت الجماعة الشيعية التي تطلق على نفسها اسم "لواء المقاومة الإسلامية/أحرار العراق" مسؤوليتها عن الهجوم. ولم ترد أنباء عن وقوع أضرار أو إصابات. وأفادت وسائل الإعلام بوقوع هجمات مماثلة في 3 و 4 كانون الأول/ديسمبر، حيث أعلن مرة أخرى "لواء المقاومة الإسلامية/أحرار العراق" مسؤوليته عن الهجوم الذي وقع في 3 كانون الأول/ديسمبر، ولم تعلن أي جماعة مسؤوليتها عن هجوم 4 كانون الأول/ديسمبر.

دال - التطورات الإقليمية والدولية

29 - شدد رئيس الوزراء في برنامج حكومته على أهمية تعزيز العلاقات مع البلدان الأخرى، ولا سيما البلدان المجاورة، ودول مجلس التعاون الخليجي، والبلدان العربية الأخرى. وذكر أن الحكومة عازمة على تعزيز سيادة العراق والنهوض بدوره في المنظمات العربية والإقليمية والدولية. وأكد أن تغير المناخ مسألة من مسائل العلاقات الخارجية التي تتطلب تعاونا دوليا.

30 - وخلال مؤتمر صحفي عقد في 8 تشرين الثاني/نوفمبر، ناقش رئيس الوزراء مسألة شُحّ المياه الناتج عن قلة الأمطار وانخفاض تدفق مياه نهري دجلة والفرات، وذكر أن موقف حكومة العراق بشأن هذه المسألة قد تم نقله إلى حكومتي جمهورية إيران الإسلامية وتركيا. كما أثار الرئيس الجوانب الإقليمية لإدارة المياه خلال مؤتمر قمة جامعة الدول العربية المعقود في الجزائر العاصمة يومي 1 و 2 تشرين الثاني/نوفمبر. وفي تلك المناسبة، وجه الرئيس الانتباه إلى مسؤولية حكومة العراق عن السعي للتوصل إلى تفاهم أفضل مع جمهورية إيران الإسلامية وتركيا بشأن قضايا المياه. وخلال اجتماعات منفصلة مع مجموعة من القادة العرب، ناقش الرئيس العلاقات الثنائية والأمن الإقليمي وقضايا أخرى.

31 - ومثّل الرئيس حكومة العراق في المؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي عقد في مصر في الفترة من 6 إلى 18 تشرين الثاني/نوفمبر. وفي خطابه أمام المؤتمر في 7 تشرين الثاني/نوفمبر، وصف قضايا المياه بأنها "أبرز" تحد يواجه العراق بسبب تغير المناخ. وسلط الضوء على الجهود الوطنية المبذولة نحو الإدارة المستدامة للمياه وأشار إلى الحوار الجاري مع جمهورية إيران الإسلامية وتركيا بشأن هذه المسألة. كما حضر الرئيس اجتماعا لمناقشة مبادرة شرق البحر المتوسط والشرق الأوسط بشأن تغير المناخ، وكذلك مؤتمر قمة مبادرة الشرق الأوسط الخضراء.

32 - وفي منتدى حوار المنامة في البحرين في الفترة من 18 إلى 20 تشرين الثاني/نوفمبر، كرر وزير الخارجية تأكيد هدف العراق المتمثل في دعم الحوار الإقليمي والمحادثات الثنائية بين جمهورية إيران الإسلامية والمملكة العربية السعودية. كما سلط الضوء على مجالات تعزيز التعاون مع الشركاء الدوليين بشأن المسائل القانونية والقضائية والأمنية وكذلك بشأن جهود مكافحة الإرهاب.

33 - وفي أول زيارة خارجية له منذ توليه منصبه، سافر رئيس الوزراء إلى الأردن في 21 تشرين الثاني/نوفمبر واجتمع على انفراد مع الملك عبد الله الثاني، ورئيس الوزراء بشر الخصاونة، ووزير الخارجية أيمن الصفدي. وركزت المناقشات على التطورات الإقليمية وجهود مكافحة الإرهاب والتعاون الثنائي. وكانت العلاقات الثنائية والتعاون، بما في ذلك التعاون في مجالي الاستثمار والتجارة، الموضوعين الرئيسيين للمناقشة خلال زيارة رئيس الوزراء إلى الكويت في 23 تشرين الثاني/نوفمبر، حيث التقى على حدة مع ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، ورئيس الوزراء أحمد نواف الأحمد الصباح، ورئيس مجلس الأمة الكويتي، أحمد عبد العزيز السعدون، ومسؤولين كويتيين آخرين.

34 - وفي 29 تشرين الثاني/نوفمبر، سافر رئيس الوزراء إلى جمهورية إيران الإسلامية في زيارة رسمية استغرقت يومين. واجتمع على حدة مع المرشد الأعلى الإيراني آية الله علي خامنئي، والرئيس إبراهيم رئيسي، والنائب الأول للرئيس محمد مخبر، ووزير الخارجية حسين أمير - عبد اللهيان، ومسؤولين إيرانيين آخرين. وذكر مكتب رئيس الوزراء لاحقا أن المناقشات ركزت على العلاقات الثنائية والتعاون، بما في ذلك التعاون في مجالات الأمن (الحدودي) والتجارة والطاقة والاستثمار. كما أثيرت خلال الاجتماع مع الرئيس رئيسي مسألة تغير المناخ وآثاره الاقتصادية فضلا عن مسائل المياه.

35 - وفي 4 كانون الأول/ديسمبر، استضاف العراق الاجتماع الوزاري السادس لمنتدى الحضارات القديمة، الذي حضره ممثلون عن أرمينيا وإيران (جمهورية - الإسلامية) وإيطاليا وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وبيرو والصين والعراق ومصر واليونان، فضلا عن الممثل السامي للأمين العام لتحالف الأمم المتحدة للحضارات، ميغيل موراتينوس، ووفود من منظمات إقليمية ودولية. وأبرزت الدول الأعضاء المشاركة، في بيان مشترك، أهمية المنتدى كمنصة للحوار والتعاون الثقافي وأكدت من جديد التزامها بحماية التراث الثقافي.

36 - وفي 7 كانون الأول/ديسمبر، اجتمع وزير الخارجية في الأردن مع نظيريه الأردني والمصري، أيمن الصفدي وسامح حسن شكري سليم، على التوالي. وأصدر الأردن بيانا أشار فيه إلى أن الوزراء أكدوا استعدادهم لتعزيز آلية التعاون الثلاثي، التي تهدف إلى تعزيز التنسيق السياسي والاقتصادي والأمني، من بين أمور أخرى.

37 - في 9 كانون الأول/ديسمبر، حضر رئيس الوزراء القمة العربية الصينية للتعاون والتنمية في الرياض. ووصف رئيس الوزراء، في كلمته، القمة بأنها فرصة للتكامل الاقتصادي الإقليمي والمزيد من التعاون مع الصين. وفي الرياض، اجتمع رئيس الوزراء أيضا على حدة مع رئيس الصين، شي جين بينغ، وولي عهد المملكة العربية السعودية، محمد بن سلمان آل سعود، وقادة إقليميين آخرين، والأمين العام لجامعة الدول العربية والأمين العام لمجلس التعاون الخليجي.

38 - وعقد مؤتمر بغداد الثاني للتعاون والشراكة في 20 كانون الأول/ديسمبر، واستضافه الأردن بالتنسيق مع العراق وفرنسا. وشارك رئيس الوزراء إلى جانب رؤساء دول الأردن وفرنسا ومصر، ورئيس وزراء الكويت، ووزراء خارجية إيران (جمهورية - الإسلامية) والبحرين وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية، وممثلين عن الإمارات العربية المتحدة وتركيا. كما حضر الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، والأمين العام لجامعة الدول العربية، والأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، والممثل السامي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعراق ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.

39 - وفي بيان ختامي، أقر المشاركون في المؤتمر بالجهود الجارية لدعم أمن العراق واستقراره وسيادته، وعملياته الديمقراطية والدستورية، وتعزيز الحوار للتغلب على الخلافات الإقليمية. وأكدوا أهمية إطار التعاون الثلاثي بين الأردن والعراق ومصر، وشددوا على أهمية المشاريع المشتركة بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي والعراق. واتفق المشاركون على عقد مؤتمر ثالث في عام 2023.

40 - وعلى هامش المؤتمر، شارك رئيس الوزراء أيضا في "قمة خماسية" مع ممثلي الأردن وفرنسا والكويت ومصر، وفي اجتماع ثلاثي مع الأردن ومصر.

ثالثا - معلومات مستكملة عن أنشطة البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري

ألف - الأنشطة السياسية

41 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت الممثلة الخاصة لقاءات موسعة مع الرئيس الاتحادي ورئيس الوزراء الاتحادي ورئيس مجلس النواب الاتحادي ونظرائهم في إقليم كردستان العراق، فضلا عن قادة الأحزاب السياسية وممثلات الجماعات النسائية وغيرهن. وشددت الممثلة الخاصة خلال اجتماعاتها، في جملة أمور، على الحاجة إلى الحكم الرشيد والشفاف والتصدي للفساد البِنيوي. وشددت أيضا على أهمية تقديم الخدمات المناسبة لجميع المواطنين، وتنويع الاقتصاد، ومعالجة التحديات البيئية، وتعزيز المساءلة وضمان المشاركة الهادفة للمرأة في العملية السياسية، وإنشاء آلية مؤسسية مستقرة من أجل التوصل إلى حل شامل ودائم لجميع القضايا المعلقة. كما أكدت من جديد التزام الأمم المتحدة الثابت بدعم الحكومة في جهودها الرامية إلى التصدي لهذه التحديات.

42 - وعلى خلفية العمليات العسكرية المستمرة في شمال العراق، التي أدانتها الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان باعتبارها انتهاكات لسيادة العراق، أكدت الممثلة الخاصة خلال اجتماعاتها أن الوحدة والتعاون الداخليين أمران أساسيان لضمان استقرار العراق. ودعت الممثلة الخاصة أيضا، في البيانات والاجتماعات، البلدان المجاورة إلى تسوية القضايا، بما في ذلك الشواغل الأمنية، باستخدام الوسائل الدبلوماسية المستقرة.

43 - وفي 30 تشـــرين الأول/أكتوبر، اجتمعت الممثلة الخاصـــة في أربيل مع مجموعة من ممثلات مختلف الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في إقليم كردستان العراق. وأعربت المجموعة عن قلقها إزاء الانتهاكات المتكررة للسيادة العراقية وطلبت الدعم من البعثة في معالجة هذه المسألة. وتناولت الممثلة الخاصة بالتفصيل ولاية البعثة، بما في ذلك مساعيها الحميدة ودورها الاستشاري في دعم حكومة العراق وشعبه. وكررت التأكيد على أن الحوار هو السبيل الحاسم لتحقيق علاقات حسن الجوار، وكذلك وحدة العراق. وفي اليوم التالي، احتفلت الممثلة الخاصة بالذكرى السنوية الثانية والعشرين لقرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن ببيان رحبت فيه بزيادة التمثيل البرلماني للمرأة في العراق. كما حثت البرلمانيين على معالجة شواغل المرأة بشكل كامل، مشيرة إلى الحاجة إلى تمرير قانون مكافحة العنف العائلي، ودعت الحكومة الجديدة إلى تسريع التقدم في تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين.

44 - وفي 24 تشرين الثاني/نوفمبر، وبمناسبة حملة الستة عشر يوما لمناهضة العنف ضد المرأة التي كان مقررا بدؤها في اليوم التالي الموافق لليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، شاركت الممثلة الخاصة في احتفالية نظمتها مؤسسة التنمية الاجتماعية والتربوية والاقتصادية، وهي منظمة تقودها النساء في أربيل وتدعم تعافي الناجين من العنف وإعادة إدماجهم. وناقشت مع نساء كرديات وسياسيين سابقين وممثلين عن المجتمع المدني، السبل التي يمكن للمرأة من خلالها توسيع مشاركتها في جميع قطاعات الحياة، ولا سيما في ميدان العمل السياسي.

45 - وفي 7 كانون الأول/ديسمبر، رافقت الممثلة الخاصة الممثل السامي لتحالف الأمم المتحدة للحضارات، ميغيل موراتينوس، إلى اجتماع في النجف مع آية الله العظمى علي السيستاني. وتبادلا وجهات النظر حول أهمية الحوار، وأشادا بأية الله العظمى لنداءاته المستمرة من أجل أن يسود الاحترام المتبادل والوحدة دعما للتنوع والتعايش السلمي. كما قدم الممثل السامي إلى أية الله العظمى خطة عمل الأمم المتحدة لحماية المواقع الدينية، التي سبق أن قدمها إلى البابا فرانسيس والإمام الأكبر الشيخ أحمد الطيب شيخ الأزهر.

46 - وخلال الإحاطة التي قدمها نائب الممثلة الخاصة للشؤون السياسية والمساعدة الانتخابية إلى فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع لمجلس الأمن في 10 تشرين الأول/أكتوبر، شدد نائب الممثلة الخاصة على أهمية مشاركة المرأة في الحكومة الجديدة والحاجة إلى وضع التشريعات المعلقة في صيغتها النهائية، بما في ذلك مشروع قانون مكافحة العنف العائلي.

47 - وفي الفترة من 21 إلى 24 تشرين الثاني/نوفمبر، قام نائب الممثلة الخاصة بزيارة إلى جمهورية إيران الإسلامية، حيث اجتمع مع مسؤولين إيرانيين في طهران لمناقشة العلاقات العراقية الإيرانية، بما في ذلك دعم استقرار العراق، ومسألة العمليات العسكرية الإيرانية في إقليم كردستان العراق، والتعاون في تدابير مواجهة تغير المناخ، وذلك في إطار الجهود الرامية إلى دعم الاستقرار في العراق.

باء - المساعدة الانتخابية

48 - واصلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق أنشطة بناء القدرات التي تقوم بها دعما للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات. وشمل ذلك دورات تدريبية في بغداد والبصرة وأربيل وكركوك والموصل والسليمانية بشأن إعداد التقارير الانتخابية، ومنهجية التدريب، والنظم الانتخابية، والتخطيط اللوجستي والإدارة اللوجستية. وفي 16 تشرين الثاني/نوفمبر، دعمت البعثة مكتب المفوضية في كركوك في إكمال التدريب على تعميم مراعاة المنظور الجنساني لـ 35 موظفا، من بينهم 9 سيدات.

49 - وقدمت البعثة المساعدة التقنية والدعم الاستشاري إلى المفوضية في تحسين نظامها البيومتري لتسجيل الناخبين، ووضع معايير لإعادة توزيع مراكز تسجيل الناخبين، وتسجيل الناخبين العراقيين المؤهلين حديثا، ومعالجة المسائل المتصلة بالنظام الآلي لتحديد بصمات الناخبين، وتحديث خرائط الدوائر الانتخابية، ووضع نظام لجرد المواد الانتخابية.

50 - وواصلت البعثة توفير الخبرة القانونية لاستعراض آليات تسوية المنازعات الانتخابية، ويسرت زيارات دراسية لرئيس المحكمة العليا الاتحادية، وأعضاء الهيئة القضائية للانتخابات، ورئيس المفوضية بهدف تحسين معالجة الشكاوى والطعون الانتخابية في الانتخابات المقبلة.

51 - وواصلت البعثة طوال تشرين الأول/أكتوبر دعم أنشطة فريق تمكين المرأة التابع للمفوضية، بما في ذلك دعمها من خلال حلقات العمل التي عقدت في أربيل والنجف والبصرة. وناقش المشاركون المشاكل التي تواجهها موظفات الانتخابات، والجهود المبذولة لتعزيز زيادة مشاركة المرأة في أنشطة تسجيل الناخبين والتوعية العامة.

52 - وفي تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، نظمت البعثة حلقات عمل في السليمانية ودهوك مع منظمات المجتمع المدني لتعزيز المشاركة الانتخابية للنساء والشباب والأقليات والأشخاص ذوي الإعاقة.

53 - وفي 4 تشرين الأول/أكتوبر، نشرت المحكمة العليا الاتحادية حكمها الذي أصدرته في 27 أيلول/سبتمبر، والذي أعلنت فيه عدم دستورية الحكم الوارد في القانون والذي يمنح المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء في إقليم كردستان العراق سلطة حصرية لتنظيم الانتخابات البرلمانية في الإقليم. وكانت المحكمة قد خلصت إلى أن هذا الحكم ينتهك المواد الدستورية المتعلقة بسلطات المفوضية الاتحادية العليا المستقلة للانتخابات. ويعني الحكم ضمنا أن المفوضية الاتحادية ينبغي أن تكون السلطة المركزية لوضع القواعد والأنظمة لأي عملية انتخابية في الإقليم. وعقب صدور الحكم، اجتمعت البعثة مع رئيس المفوضية الاتحادية ولجنتها القانونية ورئيس المحكمة العليا الاتحادية في 4 و 5 و 11 تشرين الأول/أكتوبر على التوالي. وركزت المناقشات مع ممثلي المفوضية الاتحادية على الآثار المترتبة على حكم المحكمة الاتحادية العليا، بما في ذلك الحاجة إلى تعزيز زيادة التعاون والاتساق الإجرائي بين المؤسسات الانتخابية.

54 - وفي 4 كانون الأول/ديسمبر، استضاف رئيس الوزراء اجتماعا مع رئيس مجلس النواب ورئيس المفوضية الاتحادية بشأن متطلبات تنظيم انتخابات مجالس المحافظات ضمن الإطار الزمني المحدد في البرنامج الحكومي المعتمد. وفي 15 كانون الأول/ديسمبر، بعثت المفوضية برسالة إلى رئيس الوزراء تُبين فيها احتياجات الميزانية وغير ذلك من أشكال الدعم اللازمة لإجراء الانتخابات. كما أشارت المفوضية إلى ضرورة تخصيص الميزانية بحلول 4 كانون الثاني/يناير 2023 والانتهاء من التعديلات المحتمل إدخالها على قانون الانتخابات بحلول 1 شباط/فبراير 2023 للمضي قدما في الاستعدادات الانتخابية.

جيم - التطورات والأنشطة في مجال حقوق الإنسان وسيادة القانون

55 - في الفترة من 1 أيلول/سبتمبر إلى 31 كانون الأول/ديسمبر، وثقت البعثة 32 حادثة أسفرت عن وقوع ما لا يقل عن 84 إصابة في صفوف المدنيين (28 حالة وفاة، من بينهم 11 طفلا وامرأتان، و 56 جريحا، من بينهم 14 طفلا و 8 نساء). ونجمت غالبية الإصابات في صفوف المدنيين عن إطلاق قذائف هاون وصواريخ بشكل غير مباشر، وعن انفجار متفجرات من مخلفات الحرب وأجهزة متفجرة يدوية الصنع.

56 - وخلال الفترة نفسها، تحققت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ من وقوع 42 انتهاكا جسيما ضد 38 طفلا، معظمها حوادث قتل وتشويه، ولكنها شملت أيضا قيام حزب العمال الكردستاني بتجنيد واستخدام فتاة وصبيين، وارتكاب تنظيم داعش انتهاكا واحدا يتمثل في ممارسة عنف جنسي ضد إحدى الفتيات؛ وشن فيلق الحرس الثوري الإسلامي الإيراني هجوما واحدا على إحدى المدارس.

57 - وفي الفترة من 12 إلى 24 تشرين الثاني/نوفمبر، زار وفد من اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري العراق بدعوة من الحكومة، واجتمع مع مسؤولين حكوميين وأسر الضحايا ومنظمات المجتمع المدني وأعضاء السلك الدبلوماسي. وفي نهاية الزيارة، نشر الوفد النتائج الأولية التي توصل إليها بعد إطلاع الحكومة عليها، وحث العراق على اتخاذ إجراءات عاجلة لإدراج الاختفاء القسري كجريمة مستقلة في التشريعات الوطنية.

58 - وفي تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، أجرت البعثة ومنتدى الإعلاميات العراقيات 18 حوارا عبر الإنترنت مع ما لا يقل عن 150 إعلامية ومؤثرة ومدوِّنة شابة، لتعزيز فهم الأبعاد الجنسانية للتحديات التي يواجهنها في عملهن. وفي الفترة من 18 إلى 21 تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت البعثة دورة "لإعداد المدربين" لمدة أربعة أيام لفائدة 19 مشاركا ركزت على تعميم مراعاة المنظور الجنساني وعلى سلامة الإعلاميات على الإنترنت وخارجه.

59 - في 2 تشرين الثاني/نوفمبر، واحتفالا باليوم الدولي لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين، عقدت البعثة اجتماع مائدة مستديرة في بغداد مع 13 صحفيا، من بينهم امرأتان، لمناقشة التحديات التي تواجه المشتغلين بمهنتهم والعاملين في وسائل الإعلام، ووضع استراتيجية بشأن خيارات الدعوة لزيادة احترام الحق في حرية التعبير.

60 - وفي 31 تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت البعثة دليلا بشأن الحماية على الإنترنت والأمن الرقمي للمدافعين عن حقوق الإنسان بالشراكة مع الشبكة العراقية للإعلام المجتمعي (أنسم)، وهي منظمة غير حكومية تروج للحقوق الرقمية. ويزود الدليل مستخدمي التكنولوجيا الرقمية، وخاصة المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين، بمعلومات عملية حول كيفية التخفيف من مخاطر الإنترنت، وحماية خصوصيتهم وبياناتهم، والحفاظ على حقوقهم وحرياتهم على الإنترنت. ونظرا لأهمية الدليل وقابليته للتطبيق التقني على الصعيد العالمي، فقد تمت أيضا إتاحته هو ومجموعة مواد تدريبية لسائر أشكال الوجود الميداني للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان.

61 - وفي تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، عقدت البعثة أربع حلقات عمل في بغداد والبصرة والموصل والنجف، مع نشطاء المجتمع المدني والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان بشأن تحسين الأمن الرقمي والتعرف على خطاب الكراهية على شبكة الإنترنت ومكافحته. وحضر حلقات العمل 126 مشاركا، من بينهم 54 امرأة. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت البعثة حلقة عمل لإعداد المدربين في السليمانية بهدف توسيع شبكة الخبراء في تعزيز الحماية من التهديدات على شبكة الإنترنت.

62 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، عقدت البعثة حلقات عمل في بغداد والبصرة والنجف مع لجنة حقوق الإنسان التابعة لنقابة المحامين العراقيين لزيادة قدرة المحامين العاملين دون مقابل على الدعوة وتقديم المساعدة القانونية الفعالة للصحفيين وممثلي المجتمع المدني. وحضر حلقات العمل ما مجموعه 60 مشاركا، من بينهم 22 امرأة.

63 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شرعت البعثة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبدعم من مجلس القضاء الأعلى الاتحادي ومجلس قضاء إقليم كردستان العراق، في تنفيذ برنامج قضائي لرصد جلسات التحقيق في قضايا الفساد الكبرى. ويهدف البرنامج إلى تحديد الدروس المستفادة وتعزيز أفضل الممارسات في تحسين المساءلة القضائية عن الفساد من خلال إعداد توصيات قائمة على الأدلة للحكومة.

64 - ولتعزيز حماية حقوق الإنسان للأقليات العرقية والدينية وتعزيز التماسك الاجتماعي، نظمت البعثة حلقات عمل في بغداد والبصرة وأربيل وكركوك والموصل، حضرها 75 شابا، من بينهم 25 شابة، من مختلف الجماعات الدينية والعرقية. وجرى تدريب المشاركين على مجموعة من تقنيات وسائط الإعلام المرئية التي يمكن استخدامها لتعزيز الدعوة والتوعية في مجال حقوق الإنسان.

65 - ولبدء عام الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أكملت البعثة، بالتعاون مع ممثلي مجتمعات الأقليات والخبراء اللغويين والأكاديميين ومنظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان، ترجمة الإعلان إلى ثماني لغات من لغات الأقليات، وهي اللغات الأفستية والكردية الفيلية والكاكائية (المانشو) والمندائية الصابئية والشبكية والسومرية والتركمانية والأيزيدية. وفي 10 كانون الأول/ديسمبر، يسرت البعثة أيضا تنظيم فعاليات مع المجتمع المدني في جميع أنحاء البلد للاحتفال بيوم حقوق الإنسان.

66 - وفي 18 كانون الأول/ديسمبر، واحتفالا بالذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية، نظمت البعثة مناقشة رفيعة المستوى حول حماية حقوق الأقليات في العراق، إلى جانب معرض ثقافي للتنوع والحفاظ على تراث الأقليات. وكان من بين المشاركين مسؤولون حكوميون وزعماء دينيون وممثلون لوسائط الإعلام وممثلون عن مكونات المجتمع.

67 - وتمشيا مع الجهود الرامية إلى تنفيذ قراري مجلس الأمن 1325 (2000) و 1820 (2008) بشأن المرأة والسلام والأمن، أجرت البعثة في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر مناقشات لمجموعات تركيز مع أكثر من 110 نساء ناجيات من العنف الجنسي المتصل بالنزاع في المخيمات التي تستضيف المهجرين داخليا في محافظة دهوك لتحسين فهم ظروفهم المعيشية وتمكينهم من إعادة بناء حياتهم ودعم الناجين الآخرين.

دال - المساعدة الإنسانية وتحقيق الاستقرار والتنمية

68 - عمل الفريق القطري للعمل الإنساني في العراق على وضع استراتيجية انتقال في مجال العمل الإنساني لعام 2023، مع التركيز على الاحتياجات الإنسانية المتبقية في سياق الاستمرار في الانتقال من المساعدة الإنسانية إلى المساعدة الإنمائية. وفي هذا السياق، دعا الفريق القطري للأمم المتحدة الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان إلى تولي الخدمات في مخيمات المهجرين داخليا في إطار استراتيجية للحل الدائم. وكخطوة أولى نحو ضمان حصول المهجرين داخليا على نفس الخدمات التي يحصل عليها المواطنون العراقيون، أجرت منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي مشاورات مع الحكومة بشأن إصلاح الحماية الاجتماعية بهدف إدراج المهجرين داخليا في شبكة الأمان الاجتماعي.

69 - وفي 31 كانون الأول/ديسمبر، كان ما يقرب من 1,17 مليون شخص لا يزالون في عداد المهجرين داخليا في العراق، منهم 000 180 شخص تمت استضافتهم في 25 مخيما يديرها إقليم كردستان العراق وفي مخيم واحد في محافظة نينوى، بينما كان يعيش آخرون في أماكن (مخيمات) غير رسمية. وكان حوالي 000 990 شخص (من النازحين داخليا والعائدين) في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية.

70 - وفي شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، أبلغ الشركاء في المجال الإنساني عن وقوع خمس حوادث تتعلق بإمكانية الوصول، صنفت جميعها على أنها قيود إدارية على حركة المنظمات الإنسانية. ويمثل ذلك انخفاضا بنسبة 38 في المائة في عدد القيود المفروضة على الوصول المبلغ عنها مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق وانخفاضا بنسبة 80 في المائة مقارنة بفترة الشهرين الموازية في عام 2021 (خمس حوادث مقارنة بـ 25 حادثة).

71 - وفي 31 كانون الأول/ديسمبر، كانت النسبة الممولة من خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2022 تبلغ 67 في المائة، بعد أن تلقت 267 مليون دولار من أصل 400 مليون دولار مطلوبة لتلبية احتياجات 000 900 شخص في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية.

72 - وواصل أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري دعم إعادة المواطنين العراقيين بقيادة الحكومة من المخيمات في شمال شرق الجمهورية العربية السورية. ففي تشرين الأول/أكتوبر، وصلت مجموعة من 158 أسرة عراقية (659 فردا)، غالبيتهم من النساء والأطفال والشيوخ، من مخيم الهول إلى مخيم جدة 1 في محافظة نينوى. ومنذ أيار/مايو 2021، تم نقل ما مجموعه 914 أسرة (742 3 فردا) إلى مخيم جدة 1. وبين تموز/يوليه تشرين الثاني/نوفمبر 2022، غادرت 204 أسر (803 أفراد) مخيم جدة 1 للعودة إلى مناطقها الأصلية أو مواقع أخرى خارج المخيم، معظمها في محافظات الأنبار وكركوك ونينوى وأربيل. وبالإضافة إلى ذلك، أكملت المنظمة الدولية للهجرة أعمال توسعة الموقع في جدة 1 لاستيعاب 500 أسرة إضافية، في حين واصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاؤها تيسير إصدار الوثائق المدنية والقانونية لسكان مخيم جدة 1. وحتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت حكومة العراق ما مجموعه 259 بطاقة هوية مدنية و 30 شهادة جنسيةٍ وثلاث شهادات زواج، بينما كانت 110 شهادات ميلاد و 20 شهادة زواج و 275 بطاقة هوية موحدة قيد التجهيز.

73 - وفي الفترة من 30 تشرين الأول/أكتوبر إلى 1 تشرين الثاني/نوفمبر، نظمت حكومة العراق، والمنظمة الدولية للهجرة واليونيسف، بوصفهما الرئيسين المشاركين من الأمم المتحدة للفريق العامل التقني لتنفيذ الإطار العالمي للدعم المقدم من الأمم المتحدة لرعايا البلدان الثالثة العائدين من الجمهورية العربية السورية والعراق، أولَ اجتماع لذلك الفريق. ويسر الفريق العامل التعاون فيما بين هيئات الأمم المتحدة ومع حكومة العراق بشأن جميع الجوانب المتعلقة بعودة المواطنين العراقيين من شمال شرق الجمهورية العربية السورية. وهناك أربع فرق عمل تابعة للفريق العامل تُعنى، تباعا، بما يلي: (أ) الحماية القانونية للأطفال؛ (ب) الأمن والمساءلة للبالغين؛ (ج) خدمات إعادة التأهيل والخدمات الانتقالية؛ (د) إعادة الإدماج. ويرأس فرق العمل نظراء حكوميون بالاشتراك مع اليونيسيف، ومكتب مكافحة الإرهاب، والمنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على التوالي. وقد عقدت أول اجتماعات عمل لهذه الفرق في إطار نفس الحدث المذكور.

74 - وواصلت المنظمة الدولية للهجرة دعم توفير خدمات الرعاية الصحية الأولية للمهجرين داخليا في ثمانية مواقع (ستة مخيمات ومرفقان خارج المخيمات)، من خلال الدعم الميداني، وشراء الأدوية الأساسية، وبناء قدرات الموظفين الطبيين.

75 - وفي الوقت نفسه، واصل نائب الممثلة الخاصة والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، بالاشتراك مع الأعضاء المعنيين في فريق الأمم المتحدة القطري، التأكيد على أن أي إغلاق لمخيمات المهجرين داخليا يجب أن يتم على مراحل وبطريقة جيدة الإدارة، وبشرط استيفاء شروط العودة الطوعية والدائمة، بما في ذلك السلامة والأمن الجسديين، والحصول على الخدمات الأساسية وفرص كسب الرزق.

76 - وقامت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بتطهير ما مجموعه 587 281 1 مترا مربعا وإبطال مفعول 072 7 عبوة ناسفة في محافظات الأنبار والبصرة ونينوى. وواصلت الدائرة بناء القدرات الوطنية في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام، مما مكّن منظمتين وطنيتين من الحصول على الاعتماد الكامل لإجراء عمليات إزالة الألغام، علما بأن 25 في المائة من موظفي هاتين المنظمتين من النساء. وواصلت الدائرة دعم السلطات الوطنية المعنية بإزالة الألغام في الوصول إلى مرحلة تستطيع فيها أن تدير أنشطة إزالة الألغام التي يقودها العراق ذاته إدارة كاملة. وفي المرحلة المقبلة، سيكون توخي الشفافية في إنفاق وتخصيص ميزانية الحكومة العراقية لأنشطة إزالة الألغام ذا أهمية حاسمة بالنسبة للقطاع ككل ولاستمرار التقدم، وذلك لأن التمويل الدولي آخذ في الانخفاض.

77 - وعملت اليونيسف مع الشركاء لتحسين الإدارة والتمويل والخضوع للمساءلة في خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، مما أتاح لأكثر من مليوني شخص الوصول إلى خدمات المياه المدارة بأمان، ولنصف مليون شخص إمكانية الوصول إلى خدمات الصرف الصحي المدارة بأمان.

78 - ونظمت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وجامعة الموصل مؤتمرا بعنوان "التعليم من أجل السلام في العراق" في إطار مشروع "النهج القائم على مراعاة منظور الجنسين لمنع التطرف العنيف" الممول من حكومة كندا. وشهد المؤتمر إنشاء كرسي اليونسكو حول منع التطرف العنيف وتعزيز ثقافة السلام في جامعة الموصل. وجمع المؤتمر أكثر من 500 من أصحاب المصلحة في مجال التعليم للتداول حول دور التعليم في بناء السلام. وسيجري الاسترشاد بوقائع المؤتمر في إعداد تقرير اليونسكو المقبل بشأن حالة التعليم من أجل السلام في العراق.

79 - ونظمت اليونسكو، على مدى أربعة أسابيع في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، حلقات عمل مع جامعات ومدارس تقنية لوضع مناهج جديدة. وفي الفترة ما بين 22 و 26 تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت اليونسكو، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) وبمشاركة الجامعات العراقية، حلقة عمل لتعزيز مؤسسات التعليم التقني العالي في العراق، حضرها 57 مشاركا.

80 - وفي 27 كانون الأول/ديسمبر، اعتمد مجلس الوزراء مرسوما قانونيا للاعتراف بحقوق الأيزيديين في الأراضي في قضاء سنجار. ويمنح المرسوم، الذي صاغه مكتب رئيس الوزراء وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية معاً، الحقوق في ملكية الأراضي والحقوق في الممتلكات في 11 مجمعا من مجمعات قضاء سنجار، وهي حقوق تم تخصيصها للأقلية الأيزيدية في عام 1975 ولكن لم يتم إضفاء الطابع

الرسمي عليها قط. وسييسر المرسوم تسجيل حقوق الأيزيديين في الأراضي وسيحول شهادات وضع اليد الخاصة بهم إلى سندات ملكية كاملة للأراضي صادرة عن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

81 - وفي الوقت نفسه، واصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة دعم العراق في مكافحة تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث. ومن بين المبادرات الأخرى، قدم البرنامج الدعم إلى العراق في إعلان أول منطقتين محميتين له، ووضع خطته الوطنية للتكيف، وتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف من خلال نظام متكامل للمعلومات البيئية، ووضع استراتيجيته الوطنية للحد من التلوث البيئي.

82 - ومن أجل مساعدة حكومة العراق في مكافحتها للفساد، قدمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وفريق الأمم المتحدة القطري ورقة مشتركة إلى مكتب رئيس الوزراء في كانون الأول/ديسمبر تتضمن مقترحات لزيادة دعم الأمم المتحدة في هذا المجال. وتشمل السبل المحتملة للمساعدة تعزيز الهيكل القائم لمكافحة الفساد، وتوفير قدرة إضافية على إجراء التحقيقات، وتعزيز جهود العراق الرامية إلى استرداد الأصول المكتسبة بصورة غير مشروعة، وسن تشريعات أساسية لمكافحة الفساد، وتعزيز الإدارة الإلكترونية.

رابعا - المسائل الأمنية والتشغيلية

ألف - معلومات مستكملة عن الترتيبات الأمنية

83 - للتمكين من القيام بعمليات الأمم المتحدة، واصلت إدارة شؤون السلامة والأمن الاضطلاع بأنشطة الرصد التي تقوم بها، وتكييف التدابير الأمنية وخطط الطوارئ، والاتصال بسلطات الحكومة المضيفة، وتعميم نشرات لإبلاغ الموظفين بالتغييرات التي تطرأ على البيئة الأمنية.

84 - ودعمت الإدارة ما متوسطه 45 بعثة ميدانية يوميا في جميع أنحاء البلد، وجميعها معرضة لمستويات مخاطر قدرت بأنها متوسطة أو عالية. واستمر التنسيق الوثيق مع الحكومة المضيفة لكفالة توفير الدعم الأمني اللازم لعمليات الأمم المتحدة.

باء - مرافق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، ومسائل اللوجستيات والطيران والمسائل المالية والقانونية المتعلقة بالبعثة

85 - اكتملت أعمال التجديد في المكاتب الإقليمية في أربيل في 11 كانون الأول/ديسمبر، واستمرت المشاريع في المكاتب الإقليمية الأخرى ومعسكر وحدة الحراسة التابعة للأمم المتحدة، وكل ذلك في إطار بروتوكولات صحية وأمنية صارمة.

86 - وأكملت البعثة حملة التطعيم ضد مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) واتخذت الترتيبات مع مستشفى محلي في بغداد لإعطاء جرعات تنشيطية إضافية للموظفين.

87 - علاوة على ذلك، اعتمدت البعثة برنامجا بيئيا للفترة 2022-2023 لتقليل البصمة الكربونية للمجمعات التي تديرها البعثة في العراق. ويهدف البرنامج إلى زيادة استخدام الطاقة المتجددة بنسبة 50 في المائة.

خامسا - ملاحظات

88 - أرحب بتشكيل حكومة جديدة في العراق وباعتزام الحكومة الجديدة التصدي للتحديات التي تواجه شعب العراق منذ وقت طويل. ويشكل إعطاء الأولوية للإصلاحات التي تشتد الحاجة إليها والتي تهدف إلى تقديم حلول ملموسة ومستدامة وشاملة خطوة مهمة نحو تعزيز الاستقرار، وهي خطوة ستكون حيوية عند الاستجابة لمطالب شعب العراق وتطلعاته. ولذلك، فإنني أكرر دعوتي جميع الجهات الفاعلة السياسية إلى دعم جهود الإصلاح، بما في ذلك دعمها عن طريق التصدي للفساد، وتعزيز سيادة القانون، وضمان المساءلة، وتنفيذ تدابير الإصلاح الرئيسية دون مزيد من التأخير.

89 - ويمثل تعيين ثلاث نساء في الحكومة خطوة هامة نحو الحكم الشامل. وأحث حكومة العراق على البناء على هذا الزخم لزيادة توسيع المشاركة الهادفة للمرأة في صنع القرار السياسي، بما في ذلك عن طريق تعيين المزيد من النساء في مناصب قيادية. وقد داخلني شعور بالتفاؤل لتركيز برنامج الحكومة على تمكين المرأة، وآمل أن يتم توفير الموارد المناسبة لهذا المسعى.

90 - وأرحب بالخطوات التي اتخذتها الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان مؤخرا لمعالجة القضايا العالقة بينهما. وبالبناء على هذه الخطوات الأولى، سيكون من المهم الانخراط بشكل منتظم في حوار مؤسسي ومنظم للتوصل إلى اتفاقات دائمة وقائمة على أساس دستوري. والأمم المتحدة على استعداد لدعم هذا الحوار.

91 - ويشكل إجراء الانتخابات في الوقت المناسب مبدأً ديمقراطيا أساسيا وعنصرا أساسيا في تلبية توقعات الجمهور بالانتقال السلمي والمنظم للسلطة. لذلك أشجع سلطات إقليم كردستان العراق على تمهيد الطريق وتهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات برلمانية إقليمية لصالح شعوب إقليم كردستان.

92 - وأعرب عن تقديري للجهود التي بذلتها حكومة العراق للبناء على المبادرات السابقة لتعزيز الأمن والاستقرار في العراق من خلال الحوار الإقليمي. ومن الأساسي في جميع الأوقات أن يكون هناك احترام كامل لمبادئ سيادة الدول وسلامتها الإقليمية ومبدأ علاقات حسن الجوار. ويتعين على جميع المعنيين تهيئة بيئة مواتية لهذا الحوار بممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتجنب التصعيد الإقليمي.

93 - لقد أثبت العراق أنه من المدافعين عن الجهود المحلية والدولية للتخفيف من تأثير التحديات البيئية وتغير المناخ أو التكيف معه. وبما أن ذلك التأثير لا يتوقف عند الحدود، فإنني أشجع بقوة على تعزيز الحوار والتعاون الإقليميين في هذا السياق. ولا تزال الأمم المتحدة على استعداد لتقديم المشورة والدعم والمساعدة.

94 - وقد أظهرت زيارة اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري إلى العراق التزام الحكومة بمعالجة مسألة حالات الاختفاء القسري. وأشجع الحكومة على سرعة العمل بتوصيات اللجنة، ولا سيما من خلال اعتماد تشريع يجرم الاختفاء القسري، وبذل جهود للبحث عن الأشخاص المختفين لمعرفة أماكنهم، وضمان العدالة وجبر الضرر للضحايا.

95 - وأدعو مجلس النواب إلى التعجيل بنظره في مشروع قانون مكافحة العنف العائلي، الذي سيكون، في حال اعتماده، أداة أساسية لمنع العنف العائلي والتصدي له، فضلا عن تعزيز المساءلة.

96 - وأشيد باستمرار التزام حكومة العراق بإعادة مواطنيها من شمال شرق الجمهورية العربية السورية إلى وطنهم. ولا تزال المشاركة المنهجية والبنّاءة بشأن هذه المسألة، من جانب جميع الأطراف الفاعلة

ذات الصلة، حاسمة للنجاح الطويل الأمد لتلك العملية التي يقودها العراق. ولتحقيق إعادة الإدماج على نحو مستدام، من المهم تهيئة ظروف معيشية أفضل للرجال والنساء والأطفال العائدين إلى أوطانهم، بما في ذلك ما يتعلق منها بالتعليم والصحة وحماية الطفل.

97 - ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة بتلبية الاحتياجات الإنسانية المتبقية، وما برح الانتقال من المساعدة الإنسانية إلى المساعدة الإنمائية مستمرا. وأفضل طريقة لتحقيق ذلك هي التنمية الشاملة والمستدامة، على النحو المنصوص عليه في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وأدعو إلى تجديد الالتزام بإطار عمل الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة 2020-2024 فيما يتعلق بالعراق وإلى الاستثمار في هذا الإطار.

98 - وفي الختام، أود أن أشكر ممثلتي الخاصة للعراق ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق، جانين هينس - بلاشارت، وموظفي الأمم المتحدة في العراق على تفانيهم المستمر في تنفيذ ولاية المنظمة في ظل ظروف صعبة.